تطور العجز في الميزانية السعودية
(١٩٧٣ - ١٩٩٢)

د. فريد بشير طاهر *
د. محمد صفوت قابل**

مقدمة

يعد عجز الموازنة العامة من الموضوعات التي حظيت بقدر وافر من اهتمام الباحثين في مجال المالية العامة. فقد نادى التقليديون بالميزانية المتوازنة Balanced Budget كهدف بحد ذاته، وإبان الكساد العظيم ١٩٢٩ ـ ١٩٣٤ أوضح كينز أن للحكومة دورا إيجابيا في استخدام السياسات المالية المتصلة بالإنفاق الحكومي والضرائب بما يؤمن الاستقرار الاقتصادي ويحول دون ارتفاع معدل البطالة، ويضمن استقرار المستوى العام للأسعار، وتحقيق معدل مرضي للنمو الاقتصادي، ونادى كينز بتقديم هذه الأهداف الرئيسية على هدف موازنة الميزانية [١].

ولتمويل العجز في الموازنة تلجأ الحكومات إلى الاقتراض ببيع السندات الحكومية إلى الجمهور أو إلى البنك المركزي مقابل إصدارات نقدية جديدة، أو الأقتراض من الجهاز المصرفي. ويرى النقديون أن الإنفاق الحكومي بالعجز تقل فاعليته كثيرا في حالة التمويل بالاقتراض من الجمهور حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة وتقليص الاستثمار الخاص Crowding out، أما في حالة التمويل بالإصدار النقدي فإن أسعار الفائدة تنخفض نتيجة لزيادة عرض النقود فيزيد الانفاق الاستثماري ويدعم الأثر التوسعي للإنفاق الحكومي [٢]. كذلك فقد تلجأ بعض الدول إلى تمويل العجز بالقروض الخارجية الأمر الذي يؤدي إلى ظهور العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية في المدى المتوسط أو الطويل. أما بالنسبة للدول التي تعتمد في دخولها على صادراتها من المواد الأولية كما هو الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فكثيرا ما يتم تمويل عجز الموازنة بالسحب من الاحتياطات النقدية الخارجية وعلى حساب العوائد المرتبطة باستثمار تلك الاحتياطات في الخارج.

* أستاذ الاقتصاد المشارك ـ كلية العلوم الإدارية والتخطيط ـ جامعة الملك فيصل
** كلية التجارة ـ جامعة المنوفية ـ وكلية العلوم الإدارية والتخطيط ـ جامعة الملك فيصل

من كل ذلك نجد أن عجز الموازنة وسبل تمويله هو موضوع على جانب كبير من الأهمية نظرا للنتائج التي يمكن أن تترتب على ذلك وتؤثر في العديد من المتغيرات الاقتصادية. وفي المملكة العربية السعودية وخلال العقدين الماضيين ظهر عجز الموازنة بشكل طاريء خلال العامين ١٣٩٧ ـ ١٣٩٨ هـ. (١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ م.)، ليعاود الظهور وبشكل دائم منذ عام ١٤٠٣ هـ. وحتى عام ١٤١٣ هـ. (١٩٨٢ ـ ١٩٩٢). فكان من المهم دراسة أسباب العجز وتطوره والسبل التي اتبعت في تمويله، والاتجاهات المستقبلية لعجز الموازنة المتوقع خلال سنوت خطة للتنمية الاقتصادية ١٥/ ١٤١٦ هـ. ـ ١٩/ ١٤٢٠ هـ.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة العجز في الموازنة السعودية والوقوف على مسبباته سواء من جانب الإنفاق أو من جانب الإيرادات بغرض التمكن من التنبؤ بما سيكون عليه حجم العجز في السنوات المقبلة لخطة التنمية السادسة. وحتى يمكن تقديم التوصيات الموضوعية حول كيفية مواجهة العجز والحيلولة دون وقوعه مستقبلا.

وتعتمد منهجية البحث على تحليل تطور العجز في الموازنة السعودية من خلال دراسة تطور جانبي الإنفاق والإيرادات العامة لميزانيات الأعوام السابقة، والوقوف على المحددات الأساسية لكل منهما من الناحية النظرية، واختبار الفروض الخاصة بتلك المحددات عمليا. وفي إطار النتائج سيتم استخدام بعض النماذج القياسية للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للعجز وتوصيف السياسات المناسبة لمواجهة العجز أو تفادي حدوثه مستقبلا.

ويقدم المبحث الأول تحليلا لتطور الإنفاق الحكومي وهيكل مكوناته خلال فترة الدراسة (١٣٩٣ ــ ١٤١٢) والظروف التي أملت هذه التطورات، ومحددات الإنفاق العام. وفي المبحث الثاني تتناول الدراسة مصادر الايرادات العامة في المملكة العربية السعودية وتطور إيرادات الميزانية العامة والمحددات الأساسية للايرادات العامة. وفي المبحث الثالث يتم استعراض التطورات التي طرأت على عجز الموازنة، وإسقاطات كل من الإنفاق والايرادات للوقوف على حجم العجز المتوقع خلال السنوات الخمسية السادسة للتنمية (١٥/ ١٤١٦ هـ. ـ ١٩/ ١٤٢٠ هـ.).

المبحث الأول
أولا: تطور الإنفاقات العامة
خلال الفترة ١٣٩٣ ـ ١٤١٢ هـ.

يعتبر الانفاق الحكومي الأداة الاساسية المؤثرة في الاقتصاد السعودي، تأتي من بعدها

الضرائب وهي محدودة الاستخدام بسبب غياب ضريبة الدخل الشخصي. كذلك فإن السياسات النقدية المعتمدة على التحكم في عرض النقود محدودة الأثر هي الأخرى في المملكة بسبب حداثة أسواق المال من ناحية وبسبب القيود الشرعية على بعض أدواتها من الناحية الأخرى. وتعد عائدات النفط المصدر الرئيسي للدخل في الاقتصاد السعودي. وفي ظل الملكية العامة لهذا المورد الهام أصبح للإنفاق الحكومي في المملكة دور أساسي في حقن هذه العائدات في كافة القطاعات الأخرى للاقتصاد السعودي وبالتالي في قيادة النشاط الاقتصادي بأكمله. لذا فمن الخصوصيات المتوقعة للإقتصاد السعودي أن يكون هناك تأثير كبير ومباشر لمستوى عائدات النفط وما يطرأ عليها من تقلبات على مستوى الإنفاق العام والأداء الكلي للاقتصاد. ويهتم هذا الجزء من المبحث الأول باستعراض وتحليل تطورات الإنفاق الحكومي للمملكة خلال الفترة ١٣٩٣ ـ ١٤١٢ هـ.

لقد مر الاقتصاد السعودي بثلاث مراحل متميزة خلال فترة الدراسة ١٣٩٣ ـ ١٤١٢ (١٩٧٣ ـ ١٩٩٢ م.). الأولى هي سنوات الطفرة في أسعار النفط وعائداته والتي امتدت من ١٣٩٣ وإلى ١٣٩٩، والفترة الثانية هي سنوات تراجع أسعار النفط بين عام ١٤٠٠ إلى ١٤١٠، أما الفترة الأخيرة ١٤١١ ـ ١٤١٢ (١٩٩١ ـ ١٩٩٢م.) فتمثل فترة الحرب الخليجية، وهي فترة متميزة من حيث التأثير على كل من عائدات النفط والإنفاق العام للدولة. لذا فقد كان من الملائم الأخذ بهذه الفترات الثلاث كإطار زمني للتحليل في هذا البحث.

الفترة الأولى ١٣٩٣ ـ ١٣٩٩هـ.:

شهدت بداية هذه الفترة الطفرة الكبرى في أسعار النفط العالمية إثر الحرب العربية الاسرائيلية في أكتوبر ١٩٧٣ وما ارتبط بها من ترتيبات المقاطعة النفطية العربية. وقد أدت تلك الأحداث إلى زيادات هائلة في عائدات المملكة من صادرات النفط انعكست مباشرة على ارتفاع كبير ومفاجيء في معدلات نمو الإنفاق الحكومي بالمملكة حيث يلاحظ من الجدول (١) زيادة الإنفاق من ١٨٥٩٥ مليون ريال في ١٣٩٣/ ١٣٩٤هـ. إلى ٣٥٠٣٩ مليون ريال في ١٣٩٤/ ١٣٩٥هـ. بمعدل زيادة ٨٨٪، ثم إلى ٨١٧٨٤ مليون ريال في عام ١٣٩٥/ ١٣٩٦هـ. أي بمعدل زيادة ١٣٣٪ عما كان عليه الانفاق في السنة السابقة. وقد أدت الزيادة الهائلة في الإنفاق الحكومي على هذا النحو مع إنخفاض مرونة عرض الناتج المحلي بسبب محدودية الطاقة الانتاجية للاقتصاد السعودي آنذلك، وكذلك انخفاض المرونة المحلية لعرض الواردات، أي استجابة الكميات المعروضة منها للتغير في أسعارها

المحلية آنـذاك نسبة لقصـور كفاءة المواني والطرق ووسـائل المواصلات عن مـواكبة الـزيادة الهائلة والمفـاجئة في الطلب على خـدماتها، أدت كل هذه العـوامل مجتمعة إلى ارتفـاع حاد في معدل التضخم من ٣,٤ عام ١٣٩١/ ١٣٩٢هـ. إلى ٢,١٦٪ في عام ١٣٩٢/ ١٣٩٣هـ. ثم إلى ٣٤٪ في عام ١٣٩٤/ ١٣٩٥. وقد تركزت سياسة الحكومة السعودية لمعالجة التضخم في تلك الفترة أسـاسا على خفض معـدل نمو الإنفاق الحكـومي، حيـث تقرر وقف الـزيادات السنوية لاعتمادات الميزانية لمدة عامين اعتبارا من ١٣٩٦/ ١٣٩٧ حيث أمكن خفض معدل نمو الإنفاق من ١٣٣٪ في سنة ١٣٩٥/ ١٣٩٦ إلى نحو ٧٥٪ في ١٣٩٦/ ١٣٩٧ ثم إلى نحو ٧,٥٪ خـلال العامين ١٣٩٧ ــ ١٣٩٨، فقد انحصرت الـزيادة في الإنفـاق الحكومـي بين هذين العامين في نحو عشرة بلايين ريـال. وبعد أن تمت السيطرة على التضخم في هذه الفترة أخـذ الإنفـاق الحكـومي في النمـو مـن جـديـد فبلـغ نحـو ١٨٨ مليـار ريـال في عـام ١٣٩٩/ ١٤٠٠هـ. بزيـادة نحو ٢٧٪ عما كان عليه الإنفاق في العـام السابق. وقد تـم تقدير معدل النمو السنـوي المركب للإنفاق خلال الفترة الأولى بتقـدير معادلة انحدار لـو غاريثم الإنفاق العام على عامل الزمن فكان معدل النمو نحو ٣٧٪ سنويا خلال تلك الفترة.

الفترة الثانية ١٤٠٠ ـ ١٤١٠هـ.:

شهدت بدايـة هذه الفترة تزايدا مضطردا في الإنفـاق الحكومي بمعدل نمـو سنوي نحو ٢٦ ليصل الإنفاق إلى ذروتـه في عام ١٤٠١ ـ ١٤٠٢هـ. حيث بلـغ ٢٨٤٦٤٨ مليون ريال وذلك مـع نهاية السنة الثـانية من خطـة التنمية الثـالثة، وذلك للـوفاء بمتطلبات الخطـة من الإنفـاق الاستثماري الخاص بـاستكمال مشروعات البنيـة الأسـاسيـة مـن طرق ومـوانـىء ومطارات ووسـائل الاتصالات. ثم بدأ الإنفـاق بعد ذلك في الانخفاض إلى مستـواه الذي تحقق في أعقاب الطفـرة النفطية بمتوسط سنـوي قدره ١٥٥٠٠٠ مليون ريال خـلال الخطة الرابعـة للتنمية ١٤٠٥/ ٠٦ ـ ١٤١٠/ ٠٩ والتي تـم خلالها استكمال إنشاء المدن الصنـاعية الجديدة في كـل من الجبيـل وينبع إدراكـا من الـدولة لأهميـة الصناعـات القائمـة على المواد البتروكيماوية، بالإضافة إلى الإنفاق الاستثماري والجاري الذي ارتبط بتطوير المدن الصناعية القائمـة أصلا في مختلف مناطـق المملكة [٣]. وبالرغـم من التراجع الذي طـرأ على الإنفاق خـلال سنـوات الخطة الـرابعـة فقـد كان متـوسـط الإنفـاق العـام خلال هـذه الفترة نحـو ٢٠٠٢١٩ مليون ريال سنويا بزيادة ٨٩٪ عن متوسط الإنفاق خلال الفترة الأولى. وقد قدر معدل النمو السنوي المركب للإنفاق خلال الفترة الثانية بنحو ٤,٥٪.

الفترة الثالثة ١٤١١ ـ ١٤١٢هـ.:

لم تعلن ميزانية عام ١٤١١ ـ ١٤١٢ والتي صادفت نشوب حرب الخليج وما ترتب على ذلك من صعوبات في تقدير إيرادات ومصروفات الدولة. وقد عمدت الحكومة السعودية تحت تلك الظروف إلى تمديد العمل بميزانية العام المنصرم ١٤١٠/ ١٤١١، وقد بلغ إجمالي الإنفاق الفعلي للميزانية خلال العامين ١٠/ ١٤١١ ـ ١١/ ١٤١٢هـ. نحو ٤٧٦٨٠٠ مليون ريال. فإذا أخذ بالمصروفات التقديرية لعام ١٤١٢/ ١٤١٣ البالغة نحو ١٩٦٩٥٠ مليون ريال لكان متوسط الإنفاق السنوي خلال هذه الفترة نحو ٢٢٤٦٠٠ مليون ريال، أي ما يزيد على متوسط الإنفاق السنوي في الفترة الثانية بنحو ١٢٪ وعن متوسط الإنفاق في الفترة الأولى بنحو ١١٣٪ تقريبا وهي زيادة كبيرة جاء معظمها كنتيجة مباشرة للإنفاق الحربي المرتبط بنشوب حرب الخليج.

جدول (١)
إجمالي الإنفاق العام ونصيب الفرد من الإنفاق الحقيقي

السنة*	إجمال الإنفاق بالأسعار الجارية	معدل النمو	الإنفاق الحقيقي (١٠٠=١٩٨٥)	معدل النمو	نصيب الفرد من الإنفاق الحقيقي	معدل النمو
١٣٩٣/١٣٩٤	١٨٥٩٥	-	٤٦٤٨٧	-	٨٣٥٢	-
١٣٩٤/١٣٩٥	٣٥٠٣٩	.88	٧١٥٠٨	.53	١٣٣٦٦	.60
١٣٩٥/١٣٩٦	٨١٧٨٤	1,33	١٢٣٩١٥	.73	٢٣١٤٩	.73
١٣٩٦/١٣٩٧	١٢٨٢٧٣	.56	١٤٧٤٤٠	.18	١٩٨٢٧	-.14
١٣٩٧/١٣٩٨	١٣٨٠٤٨	.08	١٤٨٤٣٩	.01	١٧٢٠٨	-.13
١٣٩٨/١٣٩٩	١٤٧٩٧١	.07	١٥٥٧٥٩	.05	١٧٨٥٤	.04
١٣٩٩/١٤٠٠	١٨٨٣٦٣	.27	١٩٤١٨٩	.24	٢٠١٠٢	.13
معدل النمو السنوي للفترة الأولى		.37	-	.22	-	.10
١٤٠٠/١٤٠١	٢٣٦٥٧٠	.26	٢٣٤٩٢٦	.20	٢٣٦١٩	.18
١٤٠١/١٤٠٢	٢٨٤٦٤٨	.20	٢٧٣٧٠٠	.17	٢٩٣٥٠	.24
١٤٠٢/١٤٠٣	٢٤٤٩١٢	-.13	٢٣٤١٤٢	-.15	٢٩٢٣١	-.01
١٤٠٣/١٤٠٤	٢٣٠١٨٥	-.06	٢١٩٦٤٢	-.06	٢٣٢٠٧	-.21
١٤٠٤/١٤٠٥	٢١٦٣٦٣	-.06	٢١٠٠٦١	-.04	٢٢٦٣٦	-.02
١٤٠٥/١٤٠٦	١٨٤٠٠٤	-.15	١٨٤٠٠٤	-.12	١٧٣١٩	-.23
١٤٠٦/١٤٠٧	١٣٧٤٢٢	-.25	١٤١٩٦٥	-.23	١٣١٣٧	-.24
١٤٠٧/١٤٠٨	١٧٣٥٢٦	.26	١٨٠١٩٣	.27	١٣١٠٦	-.002
١٤٠٨/١٤٠٩	١٣٤٨٥٠	-.22	١٤٠١٧٧	.22	١٠٤٦٩	-.20
١٤٠٩/١٤١٠	١٤٩٥٠٠	.11	١٥٤١٢٤	.10	٩٩٤٣	-.05
١٤١٠/١٤١١	٢١٠٤٣٠	.41	٢١٢٥٥٦	.38	١٣٠٨٣	-.31
معدل النمو السنوي للفترة الثانية		-.05	-	-.04	-	-.11
١٤١١/١٤١٢	٢٦٦٣٧٠	.27	٢٥٦١٢٥	.21	١٨٢٩٤	.39
١٤١٢/١٤١٣	١٨١٠٠٠	-.23	١٧٤٢٠٦	-.32	١٢٤٤٣	-.32
١٤١٣/١٤١٤	١٩٦٩٥٠	.09	١٩١٢١٤	.10	١٣٦٥٨	.10

المصدر: التقرير السنوي ـ مؤسسة النقد العربي السعودي ـ أعداد مختلفة.

* 1393 = 1973.

ويتضح من أرقام الجدول (١) أعلاه أن الزيادات في الانفـاق الحكومي خلال فترة الدراسة كانت زيـادات حقيقية ليس على المستوى الإجمالي فحسـب بل أيضا على مستوى المواطـن الفرد حيث زاد نصيبه السنـوي من الإنفاق الحقيقي من ١٧١٠٠ ريال سنـويا خلال الفترة الأولى إلى ١٩٢٠٠ ريال سنويـا خلال الفترة الثانية (سنـوات الطفرة)، ثم انخفض خـلال سنوات الفترة الثالثة إلى ١٣٦٠٠ ريال سنويا أو ما يقارب مستـواه في حقبة ماقبل الطفرة، رغم الزيادة الكبيرة التي طرأت على الإنفاق بالأسعار الجارية خـلال سنوات حرب الخليج وذلك نتيجة لانخفاض العائدات النفطية مع استمرار الزيادة السكانية خلال تلك الفترة.

ثانيا: تطور هيكل الإنفاق الحكومي خلال الفترة ١٣٩٣/١٤١٢هـ ـ (١٩٧٣ ـ ١٩٩٢م)

لقد عرف موسجريف [٤] MUSGRAVE (1980) الوظائف الأساسية للدولة في تقديم السلع العامـة، وتحقيق عدالة تـوزيع الدخـل والثروة، وضمان النمو الاقتصادي الـدائم والمستقر. وفي الواقع العملي نجد أن هذه الوظائف الثلاث متداخلة تماما ولا يمكن تحقيقها من خلال الإنفاق العام إلا في إطار ميزانية متكاملة ومتناسقة. وفي المملكة العربية السعودية يتم أداء هذه الوظائف من خلال الإنفاق العام الجاري أو المتكرر على الأجـور والمرتبات في الفصل الأول من الميزانية، ومستلزمات الإنتاج في الفصـل الثاني، وعلى التشغيل والصيانة في الفصل الثالـث، بالإضافة إلى الإنفاق الاستثماري على المشروعات في الفصـل الرابع من الميزانية. وفي هـذا الجزء نستعرض ما طرأ على هيكل أو تركيبة الإنفاق الحكومي من تغيرات خلال فترة الدراسة.

اتسم هيكل الإنفاق الحكومي للمملكة خـلال فترة الدراسة بالتركيز على الإنفاق الاستثماري في الفصل الرابع من الميزانية. فقد حـازت المشروعات الاستثمارية على النصيب الأكبر من الميزانية خلال فترة الطفرة النفطية ١٣٩٣ ــ ١٤٠٠ بمتوسط سنوي قدره ٦٨٪ من اجمالي نفقـات الميزانية على حساب الانفاق على الأجور والمرتبات في الفصل الأول، والإنفاق على مستلزمات الانتاج في الفصل الثـاني، وعلى الإنفاق الجاري على التشغيل والصيـانة في الفصل الثـالث. ثم أخـذ نصيب الاستثمار في التناقص خلال الفترة الثانية ١٤٠٠ ـ ١٤١٠ ليصل إلى أدنى مستوياته في عام ١٤٠٨ حيث بلغ ٢٣٪ [٥] من إنفاقات الميـزانية، وذلك بسبب الانخفاض المستمر في ايـرادات النفط مع تـزايد الإنفـاق الجاري في الفصـل الثالـث للتشغيل والصيـانـة والمترتب على مـا تـم تنفيذه مـن

المشروعات الاستثمارية في مرحلة الطفرة النفطية. ومع ذلك ظل الإنفاق الاستثماري محتفظا بالنصيب الأوفى من الميزانية بمتوسط سنوي ٤٨٪ من إجمالي الإنفاق خلال هذه الفترة نتيجة لاستمرارية الانفاق الاستثماري على استكمال تنفيذ مشروعات البنية الاساسية في الخطتين الثالثة والرابعة. وقد أخذ نصيب الأجور والمرتبات بعد ذلك في الأزدياد المضطرد بإستثناء الانخفاض الطارىء الذي أعتراه في عام ١٤٠٦، وقد تفوق نصيب الأجور والمرتبات على أنصبة غيره من أوجه الإنفاق الحكومي خلال السنوات ١٤٠٧ ــ ١٤١٠ بمتوسط قدره ٤٥٪ من إجمالي إنفاقات الميزانية. وقد ظل نصيب الإنفاق على الصيانة والتشغيل في الباب الثالث في المرتبة الثالثة من الإنفاق الإجمالي بداية من عام ١٣٩٣ وحتى عام ١٤٠٢ بمتوسط سنوي قدره ١٤٪. ونتيجة للارتباط بين الانفاق في هذا الباب والإنفاق الاستثماري على المشروعات فقد بدأ نصيبه في التناقص بداية من عام ١٤٠٠ تأثرا بما طرأ على نصيب الانفاق الاستثماري من تراجع عبر تلك السنوات. وقد احتل نصيب التشغيل والصيانة المرتبة الرابعة في هيكل الانفاق خلال الفترة ١٤٠٢ ـ ١٤١٠ بمتوسط سنوي قدره ١٣٪ والجدول (٢) أدناه يلخص التطورات التي طرأت على هيكل الإنفاق العام السعودي كما تعكسها الأنصبة النسبية لفصول الميزانية في الإنفاق العام خلال الفترات الثلاث التي غطتها الدراسة.

الجدول (٢): تطور هيكل الإنفاق الحكومي

الفترة	الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
١٣٩١ـ١٣٩٩	٪١٢	٪٥	٪١٥	٪٦٨
١٤٠٠ـ١٤١٠	٪٢٤	٪١٦	٪١٢	٪٤٨
١٤١١ـ١٤١٣*	٪٣٢	٪١٥	٪١٠	٪٤٣

المصدر: بيانات محسوبة من كتاب الإحصاء السنوي للمملكة العربية السعودية ـ إدارة الميزانية أعداد مختلفة (1391 ـ 1410).
* أرقام تقديرية.

ثالثا: محددات الإنفاق العام

هناك أربعة مداخل معهودة في أدبيات المالية العامة لتناول محددات الإنفاق العام وهي:

١ ـ المدخل المحاسبي: ACCOUNTING APPROACH

استعان بهذا المدخل كل من سوندرز وكلو [٦] (SAUNDERS AND KLAU 1985) في مقالهم

عن نمو الإنفاق الحكومي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ويوزع الإنفاق الحكومي في هذا المدخل على أوجه الإنفاق العام المختلفة، التعليم والصحة والأمن والدفاع والمواصلات والتأمينات الاجتماعية إلى آخره. وترجع الزيادة في الإنفاق العام في هذا الإطار إما إلى زيادة السكان أو كنتيجة لرغبة الدولة في الارتقاء دوما بمستوى ونوعية الخدمات العامة.

٢ ـ مدخل جانب الطلب: DEMAND SIDE APPROACH

ويعتمد هذا المدخل على قانون واجنر WAGNER'S LAW وما يعرف بنظرية الخيار العام Theory of public choice. وكأي تحليل لجانب الطلب فإن التركيز هنا على تأثير كل من الأسعار والدخول على طلب السلع والخدمات العامة. وإن كانت السلع والخدمات العامة عادة ما تقدم دون مقابل أو بأسعار رمزية نتيجة لعدم وجود أسواق لها أو لخدمة أهداف الرفاه الاجتماعي فإن تغير المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي يقدمها القطاع الخاص بديلة للسلع والخدمات الحكومية (كما في التعليم والصحة والمواصلات والإتصالات والكهرباء) يؤثر في الطلب على السلع والخدمات العامة. أما عن الدخل فيؤثر إيجابيا على طلب السلع والخدمات العامة باعتبارها من مجموعة السلع العادية NORMAL GOODS.

٣ ـ المدخل جانب العرض: SUPPLY SIDE APPROACH

كما أشار بومول [٧] (BAUMOL 1967) فإن التقدم التقني يكون أبطأ نسبيا في القطاع الحكومي الذي يغلب عليه الانتاج الخدمي. لذلك فمن المتوقع أن ترتفع تكلفة تقديم السلع والخدمات العامة عاما بعد آخر طالما استهدفت الدولة المحافظة على المستوى الحقيقي لنصيب الفرد من السلع والخدمات العامة. كذلك ومن جانب العرض أيضا ووفقا لقانون ساي SAY'S LAW OF GOVERNMENT SPENDING فإن الإنفاق العام يتغير من عام إلى آخر تبعا لما يطرأ على جانب الإيرادات من تغيرات وهذا ما وجده أيضا كل من ديفرجان ودي ميلو [٨] DEVARAJAN AND DE MELO (1987) في دراسة لهما حول الإنفاق الحكومي بساحل العاج حيث وجدا أن الإنفاق العام يزيد بزيادة إيرادات ضريبة الصادر.

٤ ـ المدخل التنموي: DEVELOPMENTAL APPROACH:

يركز هذا المدخل على دور الدولة خاصة في الدول التي تمر بالمراحل المبكرة لنموها الاقتصادي في تحريك وقيادة العملية التنموية. فالتنمية الاقتصادية تحتاج إلى المزيد من الإنفاق العام على مشروعات البنية الأساسية وكذلك على إنتاج السلع والخدمات التي قد يحجم القطاع الخاص عن الإقدام على إنتاجها بسبب ضخامة رؤوس الأموال التي تحتاج إليها والمخاطر الفعلية أو الوهمية التي ينطوي عليها الدخول فيها بسبب ما تحتاج إليه مثل هذه الصناعات من

خبرات وتقنيات إنتاجية وإدارية غير معهودة، كذلك فقد أبرز شولتز [٩] (SCHULTZ 1961) أهمية رأس المال البشري في عملية التنمية فلا غرابة إذ ترتبط زيادة الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم بإعتبارهما استثمار في رأس المال البشري ارتباطا قويا بعملية التنمية.

والسلع التي تقدمها الدولة هي سلع وخدمات عامة ليس لها أسواق تتفاعل فيها قوي العرض والطلب لتحديد أسعار وكميات التوازن كما هو الحال في السلع الخاصة، وإنما تسعى الحكومات إلى تقدير احتياجات المجتمع وتفضلاته تجاه السلع والخدمات العامة وتقديمها لكل من يطلبها دون مقابل نسبة لانعدام التكلفة الحدية لتقديم مثل هذه السلع العامة، أما الإنفاق الاستثماري للدولة فيتحدد تبعا للمعدلات المستهدفة لنمو الناتج من جهة وعلى أساس معامل رأس المال من الجهة الأخرى. وعلى ذلك وفي إطار ما أشرنا إليه في مدخل الطلب فمن المتوقع أن يعتمد حجم الإنفاق الحكومي في أي سنة على العوامل المحددة للطلب على السلع والخدمات العامة من جهة وعلى انحرافات معدل النمو الناتج في السنة السابقة عن معدل النمو المستهدف في الخطة من الجانب الآخر، باعتبار أن الحكومة تستخدم الإنفاق العام كأداة لتصحيح انحرافات معدل النمو الاقتصادي عن المسار المستهدف. وعليه فقد انحصرت العوامل المحددة للإنفاق الحكومي في المملكة في أربعة عوامل رئيسية هي: انحرافات معدل النمو في السنة السابقة عن معدل النمو المستهدف في الخطة، والعامل الثاني هو عدد السكان كمؤشر عام لمستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات العامة، والعامل الثالث هو الإيراد العام للدولة باعتبار أن الإنفاق الحكومي يتبع مستوى الإيرادات العامة كما جاء بقانون ساي للإنفاق الحكومي كما أشرنا من قبل، والعامل الأخير هو المستوى العام للأسعار (منخفض الناتج) الذي يؤثر في تكلفة إنتاج السلع والخدمات العامة وبالتالي في مستوى الإنفاق بالأسعار الجارية. ويمكن صياغة هذه الفرضية على النحو التالي:

$$G_t = f(D_{t-1},\ N_t,\ R_t, P_t,)$$ حيث أن:

Gt الإنفاق الحكومي ببلايين الريالات في السنة t.

Dt-1 انحراف معدل نمو الناتج في السنة السابقة عن المعدل المستهدف.

Nt عدد السكان بالمليون في السنة t.

Rt نخفض الناتج المحلي الإجمالي في السنة t.

Pt إجمالي الإيرادات العامة في السنة t.

وقد تم تقـدير انحدار الإنفاق الحكومـي السنوي على المتغيرات الأساسية الأربعـة فكانت المعادلة المقدرة على النحو التالي:

$$G_t = 57169.88 - 574.361\,D_{t-1} - 6724N_t + 0.3137R_t + 2884.05P_t$$
$$(-o.5492)\ (-2.7743)\ (-0.9699)\ (2.8591)\ (2.3691)$$
$$R^2 = 0.8073 \qquad DW = 2.1250 \qquad F = 9.4293$$

ويتضح من المعـادلة أعلاه أن المتغيرات الأربعة الأسـاسية قد تمكنت مـن تفسير نحو ٨٠٪ من التغيرات التي طـرأت على الإنفاق الحكـومي خـلال فترة الدراسـة. وكان تـأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة تأثير معنوي على الانفـاق الحكومي، فنجد أن لكل من الإيرادات والمستـوى العام للأسعار تأثيرا إيجابيا ومعنـويا عند مستوى ٥٪ على الإنفاق الحكومـي، كذالك فقد كان لانحـرافات معدل نمو الناتج في العام السابق عن المعـدل المستهدف تأثير سلبي ومعنوي عند مستوى ٥٪ على الانفاق الحكومي مما يؤيـد الفرضية القائلة بأن الإنفاق الحكومي يستخـدم في تصحيح انحرافات معدلات النمو الفعليـة عن المعدل المستهـدف. أما عن تـأثير النمو السكاني على الإنفـاق الحكومي فقـد جاء بإشارة سالبة على عكس المتوقع، لكنه تـأثير غير معنوي حتى عند مستوى ١٠٪ وقد يرجع ذلك إلى الارتباط الخطي بين معدل نمو السكان وكل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الدولة. وفي محاولـة للتغلب على احتماليـة الارتباط الخطـي أنف الـذكر أعيـد تقديـر العلاقـة بعد استبعـاد انحرافات معدل نمو الناتج المحلي عن المعدل المستهدف فكانت المعادلة المقدرة على النحو التالي:

$$G_t = 227686 + 26308N_t + 0.2413R_t + 1480988P_t$$
$$(303173)\ (2.4021)\ (2.1973)\ (1.4840)$$
$$R^2 = 0.8535 \quad DW = 1.7380 \qquad F = 15.5468$$

ويلاحـظ من المعـادلة أن R^2 المعدلـة ٧٩٨٦ , ٠ وقد زادت معنويـة تأثير المتغيرات الثـلاثة مجتمعة على الانفـاق الحكومي حيث بلغـت قيمة F نحو ٦ , ١٥ والمهم هنـا أن تأثير متغير النمو السكاني أصبح ايجابيا ومعنويا عند مستوى ٥٪.

أما النموذج الثالث فقد استبعد فيه معدل النمو السكاني بينما أبقى على متغير انحرافات نمو الناتـج عن مستواه المستهـدف إلى جانـب كل من الإيـرادات العامة والمستـوى العام لـلأسعار فكانت المعادلة المقدرة على النحو التالي:ـ

$$G_t = 8178 - 1318\,D_{t-1} + 0.3413R_t + 3801P_t$$
$$(-\ .8122)\ (-2.6313)\ (3.2302)\ (2.1684)$$
$$R^2 = 0.7872 \quad DW = 1.8341 \qquad F = 12.3316$$

يلاحظ في المعادلة أعلاه أن حذف متغير السكان قد أظهر زيادة في معنوية تأثير الإيرادات العامة والمستوى العام للأسعار، وكلاهما له تأثير موجب على الإنفاق الحكومي. أما تأثير انحرافات معدل نمو الناتج عن مستواه المستهدف في العام المنصرم فله علاقة عكسية بمستوى الإنفاق العام في السنة الحالية وتأثيره معنوي عند مستوى ٥٪ والمتغيرات الثلاثة تفسر نحو ٧٩٪ من التغيرات التي طرأت على الإنفاق العام خلال فترة الدراسة وقد كان تأثيرها مجتمعة معنويا عند مستوى ٥٪.

المبحث الثاني
تطور الإيرادات العامة
١٣٩٣ ـ ١٤١٢هـ.

في سعينا نحو دراسة أسباب ظهور العجز في الموازنة السعودية وتطوره، فإنها نفرد هذا الجزء لدراسة الإيرادات العامة في الميزانية السعودية، من حيث مصادر الايرادات والتغيرات التي طرأت على حجمها. وسنركز في دراستنا على الفترة التي تبدأ من عام ١٩٧٣ (١٣٩٣) وهي بداية مرحلة الطفرة في الإيرادات البترولية والناتجة عن إرتفاع أسعار البترول، والتي استمرت حتى عام ١٩٨١ (١٤٠٠) واحتوت بين ضفتيها على ما يسميه الغرب بأزمة البترول الأولى (١٩٧٣) وأزمة البترول الثانية (١٩٧٩ ـ ١٩٨٠). ونختم عرضنا هذا بفترة التسعينيات (١٩٩٠ ـ ١٩٩٢) وهي التي شهدت بدايتها حرب الخليج الثانية بآثارها المختلفة والتي كان منها زيادات أسعار البترول إبان هذه الأزمة وإنعكاسات ذلك على الإيرادات العامة في السعودية. ونستعرض في هذا المبحث أولا مصادر الايرادات العامة في الموازنة السعودية ومحدداتها. ثم نتناول بالتحليل تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٩٣م.).

أولا: مصادر الإيرادات العامة في السعودية

يتصف الاقتصاد السعودي باعتماده الأساسي على مورد واحد وهو النفط، وفي ظل الملكية العامة لهذا المورد فإنه يشكل أهم مصدر للإيرادات العامة للدولة، ولكون السعودية هي أكبر مصدر للنفط على مستوى العالم، فإن دخل المملكة من النفط يوفر لها مصدرا كبيرا ومتميزا

للإنفاق العام. وبالتالي فإن المصدر الأساسي لإيـرادات الموازنة السعودية يتأتي من ايرادات النفط، ولضخامة حجم هـذا الإيراد لم تكن المملكة في حاجة إلى وضع نظام متكـامل للضرائب وخاصة الضرائب المباشرة، واقتصرت الإيرادات السيـادية للدولة على رسوم الخدمـات المختلفة وضريبة الأرباح على الشركـات التي لا تخضـع للزكـاة والرسـوم الجمركيـة. ويضاف إلى هـذه الإيرادات عائدات مبيعات وإيجارات العقارات الحكومية. وهكذا فإن إيرادات الموازنة السعودية تتكون من إيرادات البترول، عوائد الاستثمارات الخارجيـة، والإيرادات الأخرى السياديـة. وعادة يتم اجمال عوائد الاستثمارات الخارجيـة والإيرادات السياديـة في بند واحـد يطلق عليه الايـرادات الأخرى ونتناول فيما يلي كلا من هذه المصادر بشيء من التفصيل.

١ ـ إيراد البترول

تعد عـائدات تصديـر البترول المصدر الـرئيسي للايردات العـامة في الميـزانية السعـودية وبالتـالي فإن مستـوى النشاط الاقتصـادي يتأثـر بالتغيرات التـي تحدث للعوائد البتروليـة، ويتـوقف مقـدار إيراد البترول على عـاملين هما حجـم الانتاج وسعـر البيع. وخـلال الفترة موضـع الدراسة (١٩٧٣ ــ ١٩٩٢) نجد أن كلا العـاملين قد تغير بالارتفـاع والانخفاض وهو ما أثر علي حجـم الايرادات البترولية. فكما هو معروف فإن الطلـب العالمي على النفط يتسم بقلة المرونة، لذا كان من الطبيعي أن تكون العلاقة طردية بين ايرادات النفط والتغير في كل من حجـم الصادرات النفطية للمملكة من جهـة والأسعار العالمية مـن الجهة الأخرى. وقد تم تقدير معادلة انحدار ايرادات النفط على كل من السعر للبرميل والإنتاج السنوي من النفط فكانت على النحو التالي:

$$OR_t = 13801 + 1142.19Pt + 9819.61Qt$$
$$(-1.991)\ (3.533)\ (1586.8)$$
$$R^2 = 5556 \quad DW=2.3773 \quad F=5.4171$$

ويتضح مـن المعادلة أن التغيرات في كـل من الأسعار العـالمية للنفط والكميـات المنتجة كانت قادرة على تفسير نحو ٥٥٪ من التغيرات في إيـرادات البترول للمملكة، وبالرغم من انخفاض قيمة معـامل التحديد إلا أن للأسعـار والإنتاج تأثيرا إيجابيا ومعنويـا عند مستوى ٥٪. وربما يرجع انخفـاض قيمة معامل التحديد إلى تـأثر الإيرادات بالعقود طـويلة الأجل التي قد لا تعكس التغيرات السعرية قصيرة الأجل.

وقد ارتفع انتاج البترول بشكل كبير خلال فترة السبعينيات والتي شهدت أيضا ارتفاعا كبيرا للأسعار العالمية للبترول، فلقد زاد الانتاج من الزيت الخام من ٨ , ٣ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٠ إلى ٥ , ٨ مليون برميل يوميا عام ١٩٧٤ ووصل الانتاج الى ذروته عام ١٩٨٠ حيث كان الانتاج اليومي ٩٠ , ٩ مليون برميل. وخلال الثمانينيات تناقص الانتاج حتى وصل الى أدنى مستوى للانتاج عام ١٩٨٥ وكان الانتاج اليومي حينئذ ١٧ , ٣ مليون برميل، وعاود الانتاج التزايد بصورة طفيفة إلى أن بلغ ١ , ٥ مليون برميل عام ١٩٨٩، ولكن الانتاج تزايد بصورة كبيرة عام ١٩٩٠ نتيجة لازمة الخليج الثانية والتي نتجت عن الاحتلال العراقي للكويت حيث وصل متوسط الانتاج اليومي في عام ١٩٩١ إلى ١١ , ٨ مليون برميل يوميا.

أما عن أسعار البترول فلقد شهدت تغيرات واسعة ابتداء من عام ١٩٧٣، ويوضح الجدول رقم (٣) تطور أسعار البترول خلال الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠، ومن نافلة القول أن أسعار البترول في بداية ١٩٧٤ قد تضاعفت أربعة أضعاف عما كانت عليه عام ١٩٧٣، ونتيجة لأزمة البترول الثانية وصل سعر برميل البترول في سوق نوتردام عام ١٩٨٠ إلى ٣٦ دولارا للبرميل في حين كان سعره الرسمي ٣٠ دولارا، وفي العام التالي ١٩٨١ وصل سعر برميل البترول إلى أقصى ارتفاعه حيث بلغ ٣ , ٣٤ دولارا للبرميل، ثم بدأت الأسعار في الانخفاض منذ ذلك التاريخ. وشهد عام ١٩٨٦ أدنى سعر لبرميل لبترول حيث انخفض إلي ٥ , ١٣ دولارا مقارنة بسعر البرميل عام ١٩٨٥ والذي كان ٥ , ٢٦ دولارا للبرميل.

ولقد حاولت الأوبك منذ عام ١٩٨٢ أن تضع نظاما للأسعار مرتبطا بحجم معين من الانتاج، وتقوم بتوزيع حجم الانتاج الذي حددته في شكل حصص على الدول الأعضاء، ومع استمرار الإنخفاض في الطلب العالمي على البترول وفي الوقت نفسه كانت زيادة العرض من خارج الأوبك، وأخذت الأوبك تحاول خفض إنتاجها البترولي للمحافظة على السعر الذي حددته. ورغم ذلك لم تنجح الأوبك في المحافظة على أسعارها لعدم تقيد بعض الأعضاء بالحصص المحددة لهم أو بالبيع بأسعار تقل عن الأسعار المعلنة، وكذلك تعدد أسواق البيع وما يتبع ذلك من تعدد للأسعار (السوق الفورية، الأسواق الآجلة)[١٠]. ولقد أدت هذه العوامل إلى انخفاض الأسعار وتدنى حصة دول الأوبك في السوق العالمي للبترول، ويلاحظ أن عبء التخفيض كان يقع على السعودية في المرتبة الأولى خلال النصف الأول من الثمانينيات باعتبارها صاحبة أكبر حجم إنتاج واحتياطي في الأوبك

(المنتج المرجح) ويوضح الجدول رقم (٤) تطور الإنتاج والإيراد من البترول خلال هذه الفترة، ومنه يتضح مدى الانخفاض الكبير في ايرادات البترول السعودي، فبعد أن وصل إلى أقصى مستوياته في عام ١٩٨١م (١٤٠١) حيث كان الإيراد ١٠١٨١٣ مليون دولار أمريكي أخذ في التناقص حيث وصل إلى أدنى مستوى له عام ١٩٨٦م (١٤٠٦هـ) وكان ١٣٥٥٤,٨ مليون دولار أميركي، وهو العام الذي وصل فيه سعر برميل البترول إلى أدنى مستوياته خلال الثمانينيات.

وشهد عام ١٩٩٠ تقلبات كبيرة في أسعار البترول حيث سجلت الأسعار أدنى مستوى لها خلال شهر يونيو، فكان متوسط السعر الفوري لبرميل زيت دبي نحو ١٣,٢٣ دولار إلا أن تحديد منظمة الأوبك في يوليو ١٩٩٠ لسقف إنتاجها البترولي بنحو ٢٢,٥ مليون برميل يوميا وبسعر مستهدف قدره ٢١ دولارا للبرميل قد أدى إلى ارتفاع الأسعار بصورة طفيفة، ولكن ما لبث العالم أن شهد في أغسطس ١٩٩٠ الغزو العراقي للكويت، مما أدى إلى ارتفاع أسعار البترول بشكل لم تشهده السوق البترولية منذ عام ١٩٨١، ووصل سعر برميل بترول دبي في أكتوبر إلى ٣١,٥١ دولار.

وإبان أزمة الخليج الثانية قررت الأوبك عدم تحديد سقف للانتاج وزادت الدول البترولية من حجم إنتاجها حتى لا تحدث أزمة في العرض العالمي من البترول نتيجة وقف إنتاج البترول العراقي والكويتي، وقد أدى ذلك إلى انخفاض الأسعار وتدني سعر البرميل لبترول دبي خلال النصف الأول من عام ١٩٩١ إلى ١٦ دولار مقارنة بنحو ٢٥,٢ دولار للنصف الثاني من العام السابق (١٩٩٠).

جدول رقم (٣) تطور أسعار البترول (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠)

السنة	السعر دولار/برميل	السنة	السعر دولار/ برميل
١٩٧٠	١,٢	١٩٨٠	٣٠,٥
١٩٧١	١,٧	١٩٨١	٣٤,٣
١٩٧٢	١,٩	١٩٨٢	٣١
١٩٧٣	٢,٧	١٩٨٣	٢٨,١
١٩٧٤	١١,٢	١٩٨٤	٢٧,٥
١٩٧٥	١٠,٩	١٩٨٥	٢٦,٥
١٩٧٦	١١,٧	١٩٨٦	١٣,٥
١٩٧٧	١٢,٨	١٩٨٧	١٧,٤
١٩٧٨	١٢,٩	١٩٨٨	١٤,٠
١٩٧٩	١٨,٦	١٩٨٩	١٥,٠
		١٩٩٠	٢٥,٠

المصدر: السنوات حتى 1988 من هشام ابراهيم، برميل النفط بسعر متدن في السوق وكلفة متزايدة في الحقل، مجلة أخبار النفط والصناعة ـ أبوظبي، العدد 247، مارس 1991، ص 16 السنوات التالية من منشورات الأوبك.

٢ ـ عائد الاستثمارات الخارجية

لقد تمكنت المملكة العربية السعودية من بناء احتياطي نقدي خارجي كبير تكون لدى المملكة العربية السعودية نتيجة للفائض في الميزان التجاري والمترتب على تزايد انتاج النفط وارتفاع أسعاره العالمية، ولقد تزايدت هذه الاحتياطيات بصورة كبيرة بعد ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات، حيث كانت الميزانية تحقق فائضا خلال الفترة من ١٩٧١ ـ ١٩٨١ (باستثناء عام ١٩٧٨ لزيادة الاستثمارات الحكومية في مجال التنمية الاقتصادية).

أ ـ الاستثمارات الخارجية الحكومية:

وقد تنوعت الاستثمارات الخارجية السعودية بين استثمارات طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل [١١]. فلقد زادت الاستثمارات الخارجية السعودية طويلة الأجل من ٣٣٠٠ مليون ريال عام ١٩٧٣ إلى ٣١٥٠٥ مليون ريال عام ١٩٧٤ ووصلت إلى ٨٢٧٦١ مليون ريال عام ١٩٨١. أما لاستثمارات الخارجية قصيرة الأجل فقد إزدادت هي الأخرى من ٢٥٤٢ مليون ريال عام ١٩٧٢ لى ١٣٦٠٣ مليون ريال عام ٧٣/ ١٩٧٤ ثم وصلت إلى ٣٧٤١٣ مليون ريال عام ١٩٨١. ريلاحظ أن مجموع التحويلات الخارجية الصادرة ذات الأجل القصير والطويل قد تزايدت

الجدول رقم (٤)
إنتاج وإيراد الزيت الخام

الإنتاج: مليون برميل
الإيراد: مليون دولار أمريكي

السنة		الانتاج	الايراد	معدل الانتاج اليومي
١٣٩٠	١٩٧٠	١,٣٨٦٧	١٢١٤	٣,٧٩
١٣٩١	١٩٧١	١,٧٤٠٦	١٨٨٤,٩	٤,٧٦
١٣٩٢	١٩٧٢	٢,٢٠١٩	٢٧٤٤,٦	٦,٠١
١٣٩٣	١٩٧٣	٢,٧٧٢٦	٤٣٤٠,١	٧,٥٩
١٣٩٤	١٩٧٤	٣,٠٩٥	٢٢٥٧٣,٥	٨,٤٧
١٣٩٥	١٩٧٥	٢,٥٨٢,٥	٢٥٦٧٦,٢	٧,٠٧
١٣٩٦	١٩٧٦	٣,١٣٩,٣	٣٠٧٥٤,٩	٨,٥٧
١٣٩٧	١٩٧٧	٣,٣٥٨	٣٦٥٤٠,١	٩,٢٠
١٣٩٨	١٩٧٨	٣,٠٢٩,٩	٣٢٢٣٣,٨	٨,٣٠
١٣٩٩	١٩٧٩	٣,٤٧٩,٤	٤٨٤٣٥,٢	٩,٥٣
١٤٠٠	١٩٨٠	٣,٦٢٣,٥	٨٤٤٦٦,٤	٩,٩٠
١٤٠١	١٩٨١	٣,٥٧٩,٥	١٠١٨١,٠	٩,٨١
١٤٠٢	١٩٨٢	٢,٣٦٦,٤	٨٠٤٧٨,٦	٦,٤٨
١٤٠٣	١٩٨٣	١,٨٥٦	٣٧٣٥١,٦	٤,٥٤
١٤٠٤	١٩٨٤	١,٤٩٢	٣١٤٧٠,٣	٤,٠٨
١٤٠٥	١٩٨٥	١,١٥٨,٨	١٨٣٢٢,٩	٣,١٧
١٤٠٦	١٩٨٦	١,٧٤٦,٢	١٣٥٥٤,٨	٤,٧٨
١٤٠٧	١٩٨٧	١,٥٠٥,٣	١٧٤٨٩,٣	٤,١٢
١٤٠٨	١٩٨٨	١,٨٩٠,١	١٦٦٣٨,٠	٥,١٦
١٤٠٩	١٩٨٩	١,٨٤٨,٥	٢٤٠٩٦,٠	٥,١
١٤١٠	١٩٩٠	٢,٣٤٦,١	٣١١٢٢,٢	٦,٤٣
١٤١١	١٩٩١	٢,٩٦٢,٢	٣٢٦٥٢	٨,١١
١٤١٢	١٩٩٢	٣٠٤٠,٢	٣١٣٨٤,٨	٨,٣٣

المصادر: الإنتاج حتى 1403 (1983) من وزارة التخطيط، منجزات خطط التنمية (1390 ـ 1983م) جدول 41، ص 190 نقلا عن وزارة البترول والثروة المعدنية ومنظمة الأوبك.
معدل الانتاج والإيراد من: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

من ٧٤٣ مليـون ريال عام ١٩٧١ إلى أكثـر من ١٢٠١٧٤ مليون ريـال عام ١٩٨١، أي أنها تضاعفت أكثر من ١٦٠ مره خلال هذه الفترة.

كما تزايدت التغيرات الخاصة بـالاحتياطيات السعودية بمقدار ٣٠٠٠ مليـون ريال عام ١٩٧١، ١٦١٨٥ مليون ريـال عام ١٩٨٠، ثـم بمقدار ٣٧١٧٠ مليـون ريال عـام ١٩٨١. ويعكـس ذلـك زيـادة الموجـودات والاستثمارات السعـوديـة في الخارج. ونتيجـة للفـائض المتراكم في الحساب الجاري السعودي مع العـالم الخارجي فقد ازدادت الموجودات الخارجية للبنك المركزي السعودي (مـؤسسة النقد العربي السعودي) والبنوك التجاريـة السعودية من عام ١٩٦٠ وحتـى عام ١٩٨٠ وهـو ما يوضحـه الجدول رقم (٥). ويلاحـظ أنه منـذ عام ١٩٨٢ أصبـح رصيـد ميـزان المعـاملات الجاريـة سـالبـا، ممـا أدى إلى انعـدام الاستثمارات الخارجية، بل وإلى نقص في الاحياطيات السعودية الخارجية.

ب ـ الاستثمارات الخارجية للقطاع الخاص غير المصرفي:

تقدر مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) أن القطاع الخاص غير المصرفي قد تملك في الخارج خـلال الفترة من ١٩٧٠ (١٣٩٠) إلى عـام ١٩٨١ (١٤٠١هـ) مـوجودات اجنبية تبلغ نحـو ٣٠٢,٦ مليار ريال (٨٠,٧ مليار دولار)، وقد نجمـت هذه الموجودات عن الارتفاع الكبير في الدخل بسبب الازدهـار الاقتصادي في تلك الفترة وعدم وجود قيود على النقد الأجنبي. إلا أن القطاع الخاص قد أعاد خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٧م. (١٤٠١ ـ ١٤٠٧هـ.) مبالـغ قدرهـا ٦٢,٧ مليار ريـال (١٦,٧ مليار دولار) إلى المملكـة، ويرجـع السبب في ذلـك إلى حاجة القطـاع الخاص للسيولة والاستجـابة للتحسن المستمـر في فرص الاستثمار الخاصة بالمملكة[١٢].

جدول رقم (٥)
الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي السعودي والبنوك التجارية السعودية

بليون دولار أمريكي

السنة	الاحتياطيات	السنة	الاحتياطيات	السنة	الاحتياطيات
١٩٦٠	٠,١٦	١٩٧٥	٣٩,٢٠	١٩٨١	٣٢,٢
١٩٦٥	٠,٧٦	١٩٧٦	٥٢,٢٥	١٩٨٢	٢٩,٥
١٩٧٠	٠,٩٦	١٩٧٧	٦١,٤٠	١٩٨٣	٢٧,٣
١٩٧١	١,٧٦	١٩٧٨	٦١,٦٧	١٩٨٤	٢٤,٧
١٩٧٢	٣,١٥	١٩٧٩	٦٤,٨٤	١٩٨٥	٢٥,٠
١٩٧٣	٥,٠٨	١٩٨٠	٩٤,٣٨	١٩٨٦	١٨,٣
١٩٧٤	٢٢,٢٤			١٩٨٧	٢٢,٧

المصدر: السنوات حتى عام 1980 من د. هشام خواجيكة، مرجع سبق ذكره، ص 120 السنوات من 1981 ـ 1987.
IMF, INTERNATIONAL FINANCIAL STATISTICS, NOV, 1988

عائد الاستثمارات الخارجية:

لاشك في أن حجم العوائد المتحصلة من الاستثمارات الخارجية يتوقف على عاملين هما: مقدار الاستثمارات ومعدل العائد عليها. وكما سبق القول فإن حجم هذه الاستثمارات قد أخذ في التزايد خلال فترة السبعينيات وحتى عام ١٩٨٠م (١٤٠٠هـ.) وتزامن ذلك مع ارتفاع معدلات الفائدة مما أدى إلى زيادة حجم العائدات من الاستثمارات الخارجية حيث ارتفع هذا العائد من ٧٦١ مليون دولار عام ١٩٧٣ إلى ٤٣٢٥ مليون دولار في عام ١٩٧٤ أي بنسبة زيادة ٥٦٨٪ في عام واحد واستمرت هذه العائدات في الزيادة حتى عام ١٩٨٣م وهو ما يوضحه جدول رقم (٦). وبداية من عام ١٩٨٤ أخذت هذه العائدات في التناقص المستمر ويرجع السبب في ذلك إلى السحب من هذه الاحتياطيات الخارجية بمعدلات تفوق معدلات نموها وذلك لتمويل العجز في الميزانية، كما يرجع تناقص عائدات الاستثمارات الخارجية إلى انخفاض أسعار الفائدة على الدولار الأميركي في تلك الفترة أيضا. ويلاحظ من الجدول (٦) أن العائدات عام ١٩٨٤ انخفضت بنسبة ١٤٪ عن العام السابق ثم أخذت في التناقص حول هذا المعدل سنويا.

٣ ـ الإيرادات السيادية

سبق القول إن الضرائب هي أهم أنواع الايرادات السيادية التي تحصل عليها الدولة، ونظرا

لضخامة الإيرادات النفطية لم تكن المملكة في حاجة إلى وضع نظام متكامل للضرائب، واقتصرت الإيرادات السيادية على رسوم الخدمات المختلفة وضريبة الدخل الشخصي والضرائب على الشركات التي لا تخضع للزكاة والرسوم الجمركية بالاضافة إلى عائدات مبيعات وإيجارات العقارات الحكومية [١٣].

أ ـ ضريبة الدخل الشخصي:ـ

كانت المملكة في ظل فترة ضآلة الإيرادات العامة قد فرضت ضريبة على الدخل الشخصي عام ١٣٧٠هـ (١٩٥٠م) وكان الهدف منها زيادة الإيرادات العامة. ولقد تم إلغاء هذه الضريبة على المرتبات والمكافآت وما في حكمها كما استبعد من وعائها أيضا الأفراد السعوديون وموظفو دول الخليج على أساس أنه يتم تحصيل الزكاة الشرعية منهم بدلا من ضريبة الدخل الشخصي. وبالتالي أصبحت ضريبة الدخل الشخصي تفرض على دخول أصحاب المهن الحرة والحرف من غير السعوديين، ويتم فرض الضريبة بنسب تبدأ بـ ١٥٪ على الدخول التي تزيد على ستة آلاف وحتى ١٦ ألف ريال سنويا، وتتصاعد حتى تصل إلي ٣٠٪ على الدخول الأعلى من ٦٦ ألف ريال سنويا، ويلاحظ أن مبلغ الستة آلاف ريال الأولى من دخل الفرد والمعفي من الضريبة يمثل الحد الأدنى للمعيشة في المملكة آنذاك.

ب ـ الضريبة على أرباح الشركات:

وهذه الضريبة تفرض على صافي الأرباح التي تحققها كل شركة أموال غير سعودية تمارس أعمالها في المملكة، كما يخضع لهذه الضريبة أيضا مجموع حصص الشركاء الأجانب من صافي أرباح شركات الأموال أو شركات التوصية السعودية. وتفرض الضريبة بمعدلات تصاعدية ويطبق اسلوب الشرائح في التصاعد حيث تفرض الضريبة بمعدل ٢٥٪ على أرباح الشركات حتى ١٠٠ ألف ريال ثم ٣٥٪ على الأرباح التي تزيد عن ذلك وحتى ٥٠٠ الف ريال، و ٤٠٪ على ما يزيد عن ذلك وحتى مليون ريال، و ٤٥٪ على ما يزيد على المليون ريال. ويلاحظ أن التصاعد في الضريبة يزداد بمعدل متناقص مع الزيادة في قيمة الوعاء. كما يلاحظ أن الشركات المنتجة للبترول هي التي يأتي منها معظم إيراد الضريبة على أرباح الشركات وبالطبع فإن حجم الحصيلة من هذه الضريبة يتوقف على حجم الإنتاج وأسعار البترول، فكلما زاد الإنتاج وارتفعت الأسعار زادت الضرائب المتحصلة من الشركات.

جدول رقم (٦)
عائد الاستثمارات الخارجية

مليون ريال

السنة الهجرية	السنة الميلادية	العائد
١٣٩٠_١٣٩١	١٩٧٠	٢٧٤,٥
١٣٩١_١٣٩٢	١٩٧١	٣٠١
١٣٩٢_١٣٩٣	١٩٧٢	٤٣٥
١٣٩٣_١٣٩٤	١٩٧٣	٧٦١
١٣٩٤_١٣٩٥	١٩٧٤	٤٣٢٥
١٣٩٥_١٣٩٦	١٩٧٥	٦٥٣٩
١٣٩٦_١٣٩٧	١٩٧٦	١٠٢٧٧
١٣٩٧_١٣٩٨	١٩٧٧	١٤٠٥٧
١٣٩٨_١٣٩٩	١٩٧٨	١٤٦٢٢
١٣٩٩_١٤٠٠	١٩٧٩	١٦٥١٨
١٤٠٠_١٤٠١	١٩٨٠	٢٤٧٦١
١٤٠١_١٤٠٢	١٩٨١	٣٧٠٥٩
١٤٠٢_١٤٠٣	١٩٨٢	٤٨١٩٧
١٤٠٣_١٤٠٤	١٩٨٣	٥٤٨١٩
١٤٠٤_١٤٠٥	١٩٨٤	٤٧٠٩٦
١٤٠٥_١٤٠٦	١٩٨٥	٤٤٩٧٨
١٤٠٦_١٤٠٧	١٩٨٦	٤١٧٧١
١٤٠٧_١٤٠٨	١٩٨٧	٣٩٤٥٨
١٤٠٨_١٤٠٩	١٩٨٨	٣٩١٤٨
١٤٠٩_١٤١٠	١٩٨٩	٣٩٠٧٤
١٤١٠_١٤١١	١٩٩٠	٣٤٤٥٢
١٤١١_١٤١٢	١٩٩١	٣٢٥٨٤
١٤١٢_١٤١٣	١٩٩٢	٢٦٧٢٥

المصدر: مؤسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة

ج ـ الضرائب على الواردات:

نظرا لارتفاع مستوى الدخول والانفاق الكلي في المملكة وقصور الطاقة الانتاجية عن مقابلة احتياجات الطلب الكلي، فلقد كان من الطبيعي أن تزداد الواردات بصورة مضطردة وخاصة مع اتباع الدولة لسياسة حرية الاستيراد وعدم فرض قيود أو رسوم كبيرة على الواردات، ولقد نصت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي على أن تعمل الدول الأعضاء على وضع حد أدنى لتعريفه جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي. وتنفيذا لذلك قررت لجنة التعاون المالي والاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي أن يكون الحد الأدنى للرسوم الجمركية المفروضة على السلع الاجنبية الواردة لدول المجلس هو ٤٪ والحد الأعلى ٢٠٪ وذلك اعتبارا من أول سبتمبر ١٩٨٣ (١٤). ونتيجة لهذا القرار تمت زيادة الرسوم الجمركية في السعودية من ٣٪ إلى ٤٪ ثم إلي ٧٪ وأخيرا إلى ١٢٪ وتتمتع نسبة قليلة من السلع بالاعفاء من الرسوم الجمركية وتتمثل هذه السلع في الأغذية والأدوية وتخضع الأجهزة الطبية لرسوم بواقع ٧٪، كما تخضع بعض السلع المستوردة والتي لها بدائل من الانتاج المحلي لرسوم حماية بواقع ٢٠٪ وجاءت زيادة الرسوم الجمركية اعتبارا من ١٠/ ٥/ ١٤٠٨هـ. (١٩٨٧م) حيث زادت الرسوم الجمركية إلى ١٢٪ على الواردات التي كانت تخضع سابقا لرسم ٧٪، وإلى ١٢٪ على الواردات التي كانت سابقا معفاة من الرسوم باستثناء ما سبق ذكره من بعض المواد الغذائية.

د ـ الإيرادات الأخرى:

هناك إيرادات أخرى تدخل ضمن الايرادات السيادية للمملكة والتي تندرج تحت بند الايرادات الأخرى في الميزانية، ومن هذه الايرادات الأخرى: الزكاة، وتشمل زكاة عروض التجارة المستحقة شرعا على السعوديين عن مختلف أنواع الأنشطة التجارية التي يمارسونها. وأيضا رسوم الخدمات التي يدفعها المواطنون مقابل الحصول على الخدمات مثل رسوم الموانيء، البريد، البرق والهاتف والتلكس، الكهرباء، المياه. كما يدخل ضمن هذه الإيرادات إيجارات أملاك الدولة وأقساط مساكن الموظفين، وما يتم تحصيله نتيجة الغرامات والجزاءات التي توقع على الأفراد. ويوضح الجدول رقم (٧) التطور في الايرادات السيادية كجزء من الايرادات العامة للدولة. يتضح من الجدول أنه رغم ضآلة هذه الإيرادات بالنسبة لايرادات البترول فإنها أخذت في الارتفاع كنسبة من الايرادات العامة، فبعد أن كانت هذه الإيرادات السيادية تمثل ٢,٧٪ من اجمالي الإيرادات العامة عام ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) أخذت في الارتفاع حتى وصلت إلى ٢٣,٦٪ من إجمالي الإيرادات العامة عام ١٤١٠ ـ ١٤١١ (١٩٩٠م.) ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة

النشـــــاط الاقتصادي وبالتالي ازدياد الايرادات من الزكاة والضرائب، وازدياد إيرادات الجمارك نتيجة للزيادة في حجم الواردات من جانب، وزيادة معدلات الرسوم الجمركية من الجانب الآخر. فلقد ارتفعت قيمة الايرادات من الرسوم الجمركية من ٣١٥ مليون ريال عام ١٣٩٢ ـ ١٣٩٣ (١٩٧٢م.) إلى ٢٠٣٧ مليون ريال عام ١٤٠٠ ـ ١٤٠١ (١٩٨٠م.).

ثانيا: تطور الإيرادات في الميزانية السعودية (١٩٧٣ ـ ١٩٩٢م.)

سبق القول أن الميزانية السعودية تتأثر سواء في إيراداتها أو نفقاتها بالتطورات في سوق البترول، فلقد ازدادت ايرادات الدولة من البترول والمصادر الأخرى من (٤ , ٥) بليون ريال عام ١٣٨٩/ ١٣٩٠هـ (١٩٦٩) إلى ١٠٠ بليون ريال عام ٩٤/ ١٣٩٥ (١٩٧٤) وإلى ٢١١ بليون ريال عام ١٣٩٩ ــ ١٤٠٠هـ. (١٩٧٩) وبالتالي بلغ معدل النمو السنوي المتوسط للإيرادات خلال الفترة الأولى (١٩٦٩ ـ ١٩٧٤) ٨ , ٦٦٪ وخلال الفترة التالية وحتى نهاية السبعينيات انخفض هذا المعدل إلى نحو ٤ , ٢١٪. ونتيجة لتدني أسعار البترول في السوق العالمية في الثمانينيات، فلقد انعكس ذلك سلبيا على إيرادات المملكة من البترول مما أدى إلى انخفاض الايرادات بصورة كبيرة وبلغ معدل النمو السنوي المتوسط للإيرادات الحكومية خلال الفترة ١٤٠ ــ ١٤٠٥هـ. (١٩٨٠ ــ ١٩٨٥) ٢ , ٠٪ واستمر الإنخفاض خلال السنوات الخمس التالية ١٤٠٥ ــ ١٤٠٦هـ. (١٩٨٥ ــ ١٩٨٨) حيث بلغت الإيرادات الحكومية ٥ , ١٣٣ بليون ريال عام ١٤٠٥ ـ ١٤٠٦هـ. (١٩٨٥) ثم انخفضت إلى ٦ , ٨٤ بليون ريال عام ١٤٠٨ ـ ١٤٠٩هـ. (١٩٨٨).

ولقد حدث تغيير في بدايات السنة المالية، فوفقا لقرار مجلس الوزراء تم اعتماد يوم العاشر من برج الجدي، الموافق ٣١ ديسمبر ليكون بداية السنوات المالية للمملكة اعتبارا من عام ١٤٠٧ ـ ١٤٠٨ (١٩٨٧). لذلك كانت السنة المالية ١٤٠٦ ـ ١٤٠٧ لمدة عشرة أشهر فقط من رجب ١٤٠٦ ـ إلى ربيع الثاني ١٤٠٧ (مارس ـ ديسمبر ١٩٨٦) ويلاحظ أن هذه السنة المالية ١٤٠٦ ــ ١٤٠٧ لم تعلن الميزانية بها نظرا لعدم استقرار أوضاع السوق النفطية العالمية، وتقرر أن تكون مخصصات الإنفاق الجارية الشهرية بنسبة ١٢١١ من إجمالي المصروفات الفعلية للعام المالي ١٤٠٥ ـ ١٤٠٦هـ.

ويلاحظ أن الايرادات خلال العام (١٤٠٦ ــ ١٤٠٧) قد هبطت إلى أدنى مستوى لها ويرجع ذلك لانخفاض إيرادات البترول بسبب انخفاض كل من الكميات المصدرة والأسعار التي هبطت إلى أدنى مستوى لها في ذلك العام. ولكن في عام ١٩٨٧ تحسنت أسعار البترول نتيجة عودة الأوبك لنظام الأسعار الثابتة عند ١٨ دولار للبرميل وخفض سقف الانتاج للمنظمة إلى مستوى ١٥,٨ مليون برميل يوميا. وفي السنوات الخمس ١٤٠٥ ـ ١٤١٠ (١٩٨٤/ ١٩٨٩) تم تنفيذ الخطة الخمسية الرابعة للمملكة، وفي هذه الفترة استمرت الإيرادات النفطية في الانخفاض، أما الإيرادات الحكومية الأخرى فقد تضاءلت من حيث الحجم رغم ارتفاع نسبتها في اجمالي الإيرادات، كذلك فإن عجز ميزان المدفوعات الناجم عن انخفاض الدخل النفطي قد أدى إلى السحب من الودائع المالية للمملكة في الخارج وهو ما أدى بدوره إلى انخفاض عوائد الاستثمارات الخارجية، أما الايرادات المتحصلة من الرسوم الجمركية والزكاة وغيرها من الايرادات المتفرقة فقد حققت ارتفاعا خلال تلك الفترة[١٥].

وشهد عام ١٩٩٠م. اندلاع أزمة الخليج والتي نجمت عن احتلال العراق للكويت وما تبع ذلك من تطورات. ولقد كان لهذه الأزمة آثارها العديدة والعميقة على مختلف المجالات ومنها المجال البترولي. فنتيجة لتوقف الصادرات البترولية لكل من العراق والكويت وارتفاع الطلب على البترول في ظل حالة التوتر وعدم التأكد التي اجتاحت الأسواق العالمية، فلقد زادت الصادرات البترولية لباقي دول الخليج. وترتب على زيادة الصادرات البترولية السعودية زيادة في الإيرادات الحكومية خلال العام المالي ١٤١٠ ـ ١٤١٤ (١٩٩٠). فقد ارتفعت الايرادات البترولية بنسبة ٥٥,٧٪ عن عام ١٤٠٩ ــ ١٤١٠هـ (١٩٨٩م) حيث وصلت إلى ١١٨,١ مليار ريال بعد أن كانت في العام السابق (١٩٨٩م) ٧٥,٩ مليار ريال، وشكلت الإيرادات البترولية ٧٦,٤٪ من إجمالي الايرادات عام ١٩٩٠م مقابل ٦٦,٢٪ عام ١٩٨٩م. ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع إنتاج المملكة من النفط وتحسن أسعاره خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٠ وبالتالي فقد زادت الايرادات الإجمالية إلى ١٥٤,٧ مليار ريال عام ١٩٩٠ مقابل ١١٤,٦ مليار ريال عام ١٩٨٩م. أي بزيادة نسبتها ٣٥٪.

ورغم هذه الزيادة في الايرادات فلقد استمر عجز الموازنة عام ١٩٩٠، بل ازداد حجم العجز عما كان عليه في عام ١٩٨٩م، حيث وصل إلى ٥٥,٧ مليون ريال مقابل عجز قدره ٣٤,٩ مليار ريال عام ١٩٨٩م. وترجع هذه الزيادة إلى الزيادة الكبيرة في المصروفات نتيجة

للزيادة المفاجئة والكبيرة في تكاليف الدفاع والالتزامات الناتجة عن أزمة الخليج. وبالنسبة للسنة المالية ١٤١١ ـ ١٤١٢هـ (١٩٩١م) فقد قرر مجلس الوزراء السعودي تأجيل اصدار الميزانية العامة للدولة واستمرار العمل بميزانية السنة المالية ١٤١٠ ـ ١٤١١ (١٩٩٠) ويرجع السبب في ذلك إلى صعوبة تقدير الإيرادات في ظل التقلبات الواسعة لأسعار البترول وكذلك صعوبة تحديد مستوى الإنفاق .

ويلاحظ من الجدول رقم (٨) الخاص بمعدلات النمو السنوية للإيرادات الحكومية مدى القفزة في معدل النمو في ايراد البترول وبالتالي إجمالي الإيرادات في عام ١٣٩٣ ـ ١٣٩٤ (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤م) والناتج عن ارتفاع أسعار البترول فلقد ارتفع معدل النمو في الايرادات في هذا العام عن العام السابق له بنسبة ٩ , ١٦٤٪، وبعد هذه الطفرة تراجع معدل النمو إلى معدلات متواضعة ثم تناقص في سنتي ١٣٩٧ ـ ١٣٩٨هـ ١٣٩٨ ـ ١٣٩٩هـ ليعاود الصعود بعد ذلك، هذه التغيرات سواء الزيادة الكبيرة أو المتواضعة أو التناقص سببها واضح لارتباط الإيرادات ارتباطا تاما بالتغيرات في أسعار وصادرات النفط كما سبقت الإشارة إليه في الجزء الأول من هذا المبحث.

جدول رقم (٧)
تطور الإيرادات العامة السعودية
(١٣٩٣-١٤١٢هـ) (١٩٧٣-١٩٩٢)

(مليون ريال)

السنة هجرية	السنة ميلادية	إيراد البترول	النسبة من إجمالي الايراد العام%	الإيرادات الأخرى	إجمالي الإيراد العام
١٣٩٣-١٣٩٤	١٩٧٣-١٩٧٤	٣٩٥١٦	٩٧,٣	١٠٨١	٤٠٥٩٧
١٣٩٤-١٣٩٥	١٩٧٤-١٩٧٥	٩٤١٩٠	٩٤,١	٥٩٣١	١٠٠١٠٣
١٣٩٥-١٣٩٦	١٩٧٥-١٩٧٦	٩٣٤٨١	٩٠,٤	٩٩٠٣	١٠٣٣٨٤
١٣٩٦-١٣٩٧	١٩٧٦-١٩٧٧	١٢١١٩١	٨٩,١	١٤٧٦٦	١٣٥٩٥٧
١٣٩٧-١٣٩٨	١٩٧٧-١٩٧٨	١١٤٠٤٢	٨٦,٢	١٨١٩٩	١٣٢٢٤١
١٣٩٨-١٣٩٩	١٩٧٨-١٩٨٩	١١٥٠٧٨	٨٧,٥	١٦٤٢٧	١٣١٥٠٥
١٣٩٩-١٤٠٠	١٩٧٩-١٩٨٠	١٨٩٢٩٥	٨٩,٦	٢١٩٠١	٢١١١٩٦
١٤٠٠-١٤٠١	١٩٨٠-١٩٨١	٣١٩٣٠٥	٨٩,٩	٢٨٨١٤	٣٤٨١١٩
١٤٠١-١٤٠٢	١٩٨١-١٩٨٢	٣٢٨٥٩٤	٨٨,٣	٣٩٤١٢	٣٦٨٠٠٦
١٤٠٢-١٤٠٣	١٩٨٢-١٩٨٣	١٨٦٠٠٦	٧٥,٥	٦٠١٧٦	٢٤٦١٨٢
١٤٠٣-١٤٠٤	١٩٨٣-١٩٨٤	١٤٥١٢٣	٧٠,٣	٦١٢٩٦	٢٠٦٤١٩
١٤٠٤-١٤٠٥	١٩٨٤-١٩٨٥	١٢١٣٤٨	٧٠,٨	٥٠١٦١	١٧١٥٠٩
١٤٠٥-١٤٠٦	١٩٨٥-١٩٨٦	٨٨٤٢٥	٦٧,٤	٤٥١٤٠	١٣٣٥٦٥
١٤٠٦-١٤٠٧*	١٩٨٦	٤٢٤٦٤	٥٨,٢	٣٤٠٣٤	٧٦٤٩٨
١٤٠٧-١٤٠٨	١٩٨٧	٦٧٤٠٥	٦٤,٩	٣٦٤٠٦	١٠٣٨١١
١٤٠٨-١٤٠٩	١٩٨٨	٤٨٤٠٠	٥٧,٢	٣٦٢٠٠	٨٤٦٠٠
١٤٠٩-١٤١٠	١٩٨٩	٧٥٩٠٠	٦٦,٤	٣٨٧٠٠	١١٤٦٠٠
١٤١٠-١٤١١	١٩٩٠	١١٨١٤٢	٧٦,٤	٣٦٥٧٩	١٥٤٧٢١
١٤١١-١٤١٢$	١٩٩١	-	-	-	-
١٤١٢-١٤١٣	١٩٩٢	١١٧٦٩٣	٧٧,٩	٣٣٣٠٧	١٥١٠٠٠

* دورة مالية لعشرة أشهر من رجب 1406 إلى ربيع الثاني 1407 (مارس - ديسمبر 1986)

$ تم إدماج إعتمادات 1411 ــ 1412 (1991) مع ميزانية 1410 ــ 1411 واعتبارها ميزانية واحدة حيث لم تصدر ميزانية للسنة المالية 1411 - 1412.

جدول رقم (٨)
معدلات النمو السنوية للإيرادات الحكومية

السنة *	معدل نمو إيراد النفط	معدل نمو إجمالي الإيراد العام
١٣٩٤_١٣٩٥	١,٣٨٤	١,٤٦٥
١٣٩٥_١٣٩٦	٠,٠٠٨_	٠,٠٣٣
١٣٩٦_١٣٩٧	٠,٢٩٦	٠,٣١
١٣٩٧_١٣٩٨	٠,٠٥٩-	٠,٠٢٧-
١٣٩٨_١٣٩٩	٠,٠٠٩	٠,٠٠٦-
١٣٩٩_١٤٠٠	٠,٦٤٥	٠,٦٠٦-
١٤٠٠_١٤٠١	٠,٦٨٧	٠,٦٤٨
١٤٠١_١٤٠٢	٠,٠٢٩	٠,٠٥٧
١٤٠٢_١٤٠٣	٠,٤٣٤-	٠,٣٣-
١٤٠٣_١٤٠٤	٠,٢٢-	٠،١٦١-
١٤٠٤_١٤٠٥	٠,١٦٤-	٠,١٦٩-
١٤٠٥_١٤٠٦	٠,٢٧١-	٠,٢٢١-
١٤٠٦_١٤٠٧	٠,٥٢-	٠,٤٢٧-
١٤٠٧_١٤٠٨	٠,٥٨٧	٠,٣٥٧
١٤٠٨_١٤٠٩	٠,٢٨٢-	٠,١٨٥-
١٤٠٩_١٤١٠	٠,٥٦٨	٠,٣٥٤
١٤١٠_١٤١١	٠,٥٥٧	٠,٣٥

المصدر: معدلات النمو محسوبة من الجدول رقم (7)، ص 21.
* 1394 _ 1974

ثالثا: محددات الإيرادات العامة

من العرض والتحليل في القسمين السابقين من هذا المبحث الذي تناول مصادر

الإيرادات العامة وتحليل تطورها خلال فترة الدراسة نتوقع أن تكون المحددات الرئيسية للإيرادات العامة في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة هي: مستوى عائدات النفط، وحجم وعائدات الاستثمارات الخارجية للإحتياطات النقدية للدولة، وأخيرا مقدار ما تحققه الدولة من الإيرادات السيادية. وتفصيلا يمكن حصر محددات الإيرادات العامة للمملكة في الكميات المنتجة من النفط سنويا ومستوى الأسعار العالمية السائدة خلال السنة، وهما يحددان إيرادات الدولة من بيع النفط، إلى جانب رصيد الدولة من الاحتياطات النقدية المستثمرة في الخارج ومستوى أسعار الفائدة السائدة في العالم الخارجي، بالإضافة إلى مستوى النشاط الإقتصادي كمؤشر لحصيلة الدولة من الإيرادات السيادية من زكاة وضريبة أرباح الشركات ورسوم وغرامات وعوائد جمركية.

وفي محاولة لاختبار الفرضية أعلاه تم توصيف عدد من النماذج بهدف تقدير الإيرادات العامة كدالة في كل من كمية النفط المنتجة سنويا، وسعر البرميل من النفط الخام والناتج المحلي الاجمالي السعودي كمؤشر لمستوى النشاط الاقتصادي، وعائدات الاستثمارات الخارجية الحكومية كمحصلة لرصيد الاحتياطات الخارجية ومعدل الفائدة السائد في العالم الخارجي، فكانت أفضل التقديرات التي أمكن الحصول عليها على النحو التالي:

$$GRt = 13202.9 + 114.128Qt + 6709.98Pt + 0.25533GDPt + 0.4190\ IRt$$
$$(-4.7139)\ (3.6138)\ (5.8662)\ (2\text{-}6815)\ (0.6534)$$
$$R2 = 9839 \quad DW = 2.0068 \qquad F = 200.83$$

حيث إن:

GR_t الإيرادات العامة للدولة ببلايين الريالات في السنة t.

Q_t كمية النفط المنتجة في السنة بملايين البراميل.

P_t متوسط سعر برميل النفط الخام في السنة t.

GDP_t الناتج المحلي الإجمالي ببلايين الريالات في السنة t.

Ir_t عائدات الاستثمار الخارجي ببلايين الريالات في السنة t.

ويتضح من النتائج أعلاه أن هذه المجموعة من المتغيرات المستقلة كانت قادرة على تفسير نحو ٩٨٪ من التغيرات التي طرأت على الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة وقد كان تأثير هذه المتغيرات إجمالا معنويا كما هو واضح من القيمة الكبيرة ل .F وإذا نظرنا إلى التأثير الجزئي للمتغيرات نجدها جميعا موجبة التأثير كما هو متوقع وجميعها لها تأثير معنوي عند مستوى ٥٪ باستثناء عائدات الاستثمارات الخارجية التي جاء تأثيرها موجبا لكنه غير معنوي.

المبحث الثالث
تطور عجز الموازنة واتجاهاته المستقبلية

بعد أن عرضنا للنفقات العامة والإيرادات في الميزانية السعودية، نعرض فيما يلي لتطور عجز الميزانية والذي بدأ في الظهور بصفة مستمرة من عام ١٤٠٣ / ١٤٠٤ (١٩٨٣/ ١٩٨٤م). كما نعرض للوسيلة الأساسية التي اتبعتها الحكومة السعودية لمواجهة هذا العجز والمتمثلة في إصدار السندات الحكومية. ثم نحاول استشراف الاتجاهات المستقبلية لهذا العجز ومدى استمراريته.

أولا: تطور عجز الموازنة السعودية

لقد ظهر العجز لأول مرة في الموازنة السعودية وبحجم محدود لم يتجاوز ١١٪ من الإنفاق الحكومي في عامي ٩٧/ ١٣٩٨ و ٩٨/ ١٣٩٩. وباستثناء هذين العامين، ظلت الموازنات السعودية تنعم بالفائض منذ بداية فترة الدراسة وحتى عام ١٤٠٢/ ١٤٠٣، وكان أكبر فائض للموازنة خلال تلك الفترة في عام ١٤٠٠/ ١٤٠١ حيث بلغ الفائض نحو ١١٢ ألف مليون ريال. ولا غرابة في ذلك فقد تلازمت تلك الفترة مع فترة الطفرة البترولية التي جاءت في أعقاب المقاطعة النفطية العربية إثر الحرب العربية الإسرائيلية في ١٣٩٣ ثم بداية الحرب الايرانية العراقية في ١٣٩٨. ومع دخول عقد تراجع أسعار النفط (الثمانينيات) ومع التزام الحكومة السعودية باستكمال خططتها الطموحة للتنمية الاقتصادية، وحرص الدولة على الحفاظ على ما حققته لمواطنيها من رقي في مستوى الخدمات العامة، بدأ العجز في الظهور وبصفة مستمرة في الموازنية السعودية منذ عام ١٤٠٣/ ١٤٠٤ حيث كان العجز نحو ٢٣٧٦٦ مليون ريال. وقد أخذ العجز في التزايد التدريجي عام بعد آخر ليصل إلى ٦٠٩٢٤ مليون ريال في عام ١٤٠٦/ ١٤٠٧، وكان يعادل نحو ٤٣٪ من اجمالي الإنفاق العام. تناقص العجز بعدها إلى ٣٤٩٠٠ مليون ريال في عام ١٤٠٩/ ١٤١٠ إثر اهتمام الدولة بتقليص عجز الموازنة. ثم بدأ العجز في التزايد مرة ثانية خلال فترة الحرب العراقية الكويتية ليسجل أعلى مستوياته في ١٤١١/ ١٤١٢ حيث بلغ نحو ١٢١٦٠٧ مليون ريال ويمثل نحو ٤٦٪ من إجمالي الإنفاق العام لنفس السنة. والجدول (٩) أدناه يعكس هذه التطورات.

ثانيا: الاتجاهات المستقبلية للعجز

التنبؤ بمستقبل العجز وسبل مواجهته والحد من نموه هو محور اهتمامنا في هذا الجزء من البحث. وقد عمدنا أولا إلى اسقاطات كل من الانفاقات العامة والإيرادات العامة، ومنها ننتقل إلى إسقاطات العجز المتوقع خلال سنوات الخطة السادسة للتنمية، وأخيرا نقدم التوصيات المقترحة لمواجهة مشكلة العجز مستقبلا.

أ ـ اسقاطات الإنفاق العامة:

من دراسة الإنفاق العام وتطوره خلال فترة الدراسة تبين أن مستوى الانفاق في سنة معينة لا يتحدد بمعزل عن مستوى الإنفاق في الأعوام السابقة فالمملكة العربية السعودية قد تبنت أسلوب التخطيط طريقا لتحقيق الأهداف القومية للتنمية. والإنفاق العام كما أوضحنا من قبل يعمل بمثابة القاطرة التي تقود مسيرة النمو، بل ظهر جليا من الدالة المقدرة لمحددات الانفاق العام، أن الانفاق في أي سنة يتحدد بحيث يصحح انحرافات معدل النمو الناتج عن مساره المستهدف في السنة السابقة، لذا فقد أجرينا عدة محاولات للتنبؤ بالانفاق العام للسنوات الخمس (١٤١٦ ـ ١٤٢٠) باستخدام نماذج الأتورجرسف Aularegressive Models [١٦]، فكان أفضلها هو نموذج الأتورجرسف من الدرجة الثانية وكانت النتائج كما يلي:ـ

$$Gt=191824.73 + 1.20088AR(1) - 0.41236AR(2)$$
$$(4.34099)\ (4.5859)\ (-1.8099)$$
$$R^2 = 0.7625 \quad DW=2.017 \quad F= 17.6591$$

حيث إن:

Gt الإنفاق الحكومي ببلايين الريالات في السنة t.

AR(1) الخطأ المقدر أي الفرق بين الإنفاق والمقدر الفعلي في السنة (t-1).

AR(2) الخطأ المقدر في السنة (t-2).

وجميع النتائج معنوية عند ١٠٪ وقد استخدمت هذه المعادلة في التنبؤ بالإنفاق العام فكانت النتائج كما يوضحها العمود (١) في الجدول رقم (١٠) أدناه.

جدول رقم (٩)
تطور الفائض والعجز في الميزانية السعودية
(١٩٧٣ ـ ١٩٩٢م)

السنة *	إجمال الإنفاقات العامة	إجمالي الإيرادات العامة	مقدار الفائض/العجز
١٣٩٣/١٣٩٤	١٨٥٩٥	٤٠٥٩٧	٢٢٠٠٢
١٣٩٤/١٣٩٥	٣٥٠٣٩	١٠٠١٠٣	٦٥٠٦٤
١٣٩٥/١٣٩٦	٨١٧٨٤	١٠٣٣٨٤	٢١٦٠٠
١٣٩٦/١٣٩٧	١٢٨٢٧٣	١٣٥٩٥٧	٧٦٨٤
١٣٩٧/١٣٩٨	١٣٨٠٤٨	١٣٢٢٤١	-٥٨٠٧
١٣٩٨/١٣٩٩	١٤٧٩٧١	١٣١٥٠٥	-١٦٤٦٦
١٣٩٩/١٤٠٠	١٨٨٣٦٣	٢١١١٩٦	٢٢٨٣٣
١٤٠٠/١٤٠١	٢٣٦٥٧٠	٣٤٨١١٩	١١١٥٤٩
١٤٠١/١٤٠٢	٢٨٤٦٤٨	٣٦٨٠٠٦	٨٣٣٥٨
١٤٠٢/١٤٠٣		٢٤٦٢٨٤٩١٢	١٢٧٠
١٤٠٣/١٣٠٤	٢٣٠١٨٥	٢٠٦٤١٩	-٢٣٧٦٦
١٤٠٤/١٤٠٥	٢١٦٣٦٣	١٧١٥٠٩	-٤٤٨٥٤
١٤٠٥/١٤٠٦	١٨٤٠٠٤	١٣٣٥٦٥	-٥٠٤٣٩
١٤٠٦/١٤٠٧	١٣٧٤٢٢	٧٦٤٩٨	-٦٠٩٢٤
١٤٠٧/١٤٠٨	١٧٣٥٢٦	١٠٣٨١١	-٣٨٧١٥
١٤٠٨/١٤٠٩	١٣٤٨٥٠	٨٤٦٠٠	-٥٠٢٥٠
١٤٠٩/١٤١٠	١٤٩٥٠٠	١١٤٦٠٠	-٣٤٩٠٠
١٤١٠/١٤١١	٢١٠٤٣٠	١٥٤٧٢١	-٥٥٧٠٩
١٤١١/١٤١٢	٢٦٦٣٧٠	١٤٤٧٦٣	-١٢١٦٠٧

المصدر: التقرير السنوي ـ مؤسسة النقد العربي السعودي ـ أعداد مختلفة.

* 1393 = 1973

ب ـ إسقاطات الإيرادات العامة

تبين من دراستنا لمحددات الإيرادات العامة أنها تعتمد على محددات إيرادات تصدير النفط وهي الكميات المنتجة ومتوسط السعر السائد كما تعتمد الإيرادات على الإيرادات السيادية التي تتأثر بمستوى النشاط الاقتصادي كما يعكسه الناتج المحلي الإجمالي أما عائدات الاستثمارات الخارجية فلم تتوفر الدلائل الإحصائية على معنوية تأثيرها على الإيرادات العامة، ومن الطبيعي أن تكون هناك درجة من الترابط بين عائدات النفط في أي سنة بما كانت عليه في العام السابق فجزء من عائدات النفط في السنة الحالية قد تكون مدفوعات لكميات من والنفط تم بيعها في العام السابق كذلك فهناك عقود بيع تمتد أجلها لعدة سنوات وهي أيضا مدعاة لوجود هذا الترابط لذا فقد إعتمدنا في التنبؤ بالإيرادات العامة على نماذج الأوتورجرسف Aularegressive Models وبعد عدة محاولات اتضح أن أفضلها هو نموذج أتورجرسف من الدرجة الأولى وكانت دالة الإيرادات المقدرة على النحو التالي:

$$Gt = 157670.38 + 0.5850\ AR(1)$$
$$(2.68307)\quad (2.5121)$$
$$R^2 = 0.3446 \quad DW = 1.879 \qquad F = 6.3108$$

حيث إن Grt الإيرادات العامة للدولة ببلايين الريالات في السنة t. و AR(1) هو الخطأ المقدر في الفرق بين الايرادات المقدرة والفعلية في السنة (t-1) والنتائج معنوية عند مستوى ١٪. وقد استخدمت المعادلة أعلاه في التنبؤ بالإيرادات العامة خلال الفترة (١٤١٥ ـ ١٤٢٠) فكانت كما يوضح العمود (٢) بالجدول رقم (١٠) أدناه.

جدول رقم (١٠)
الاتجاهات المستقبلية للعجز

السنة	الإنفاق العام المتوقع	الإيرادات العامة المتوقعة	العجز المتوقع (مليون ريال)
١٤١٥/١٤١٦	١٩١٢٣٠	١٥٥٩٤٣	٣٥٢٨٧
١٤١٦/١٤١٧	١٩٢٥٧٧	١٥٦٦٦٠	٣٥٩١٧
١٤١٧/١٤١٨	١٩٢٩٧٣	١٥٧٠٧٩	٣٥٨٩٤
١٤١٨/١٤١٩	١٩٢٨٩٣	١٥٧٣٢٥	٣٥٥٦٨
١٤١٩/١٤٢٠	١٩٢٦٣٤	١٥٧٤٦٨ي٩٣نيل	٣٥١٦٧

المصدر: بيانات محسوبة من معادلات التنبؤ بالانفاق والإيرادات.

ومن الجدول يتضح أن عجز الموازنة السعودية وفي غياب أي تـدخل من جانب الدولة سوف يستمر في النمو المتباطـيء ليصل إلى أقصى مستوياته في سنة ١٤١٦/ ١٤١٧ ويـأخذ بعد ذلك في التناقـص التدريجي خلال السنـوات الثلاث الأخيرة من الخطة السـادسة للتنمية ليصـل إلى أدنى مستوياته في عام ١٤١٩/ ١٤٢٠ ويكون العجز المتـوقع في هذه السنة نحو ١٦٧ , ٣٥ مليار ريال. ونخلـص من التحليـل أعلاه إلى أن مـن المتـوقع أن يستمـر ظهـور العجز في الموازنـة السعوديـة وبحجـم نحو ١٨٪ مـن إجمالي الإنفاق الحكـومـي حتى نهايـة الخطـة الخمسية السـادسة للتنميـة الاقتصادية، ونلخص فيما يلي أهم التوصيات المقترحة لمواجهة العجز في السنوات المقبلة:

١ ـ السير قدمـا في المفاوضات متعددة الأطراف مع منظمـة التجارة العالمية لتعديـل إتفاقية الجات (١٩٩٤) لتشمـل النفط والمنتجـات النفطيـة ضمـن قائمـة السلـع المحـررة من القيـود الجمركيـة وغير الجمركية مما سينعكـس إيجابيا على الصادرات النفطية والبتروكيماويـة للمملكة وسيساعد على زيادة الإيرادات الحكومية.

٢ ـ مـراجعة الإيرادات السيـادية وإعادة النظـر في النظام الضريبي بفـرض توسعة الـوعاء الضريبي ورفع كفاءة التحصيل في محاولة لتعويـض الخفض الذي قد يطرأ على إيرادات الجمارك عند البدء في تنفيذ إتفاقية الجات.

٣ ـ خفـض الدعم الحكومـي على بعض السلع والخدمات التـي تقدمها المؤسسات العـامة للدولـة مثل الصحـة والتعليم والكهـرباء والميـاه والإسكان أو على الأقـل ربط مقـدار الدعـم بمستويات الدخول.

٤ ـ العمل على تقليـص الإنفاقـات العـامة للـدولة عـن طـريق رفـع كفاءة أداء الأجهـزة الحكـومية والحد مـن نمـو الهيكل الـوظيفـي للـدولة وتحفيـز ودعـم جهود القطـاع الخاص في استيعاب فائض القوى العاملة السعودية.

٥ ـ الاستمرار في التخصيص التدريجي للمؤسسات العامة للدولة بالبيع أو بالتأجير للقطاع وربما يدعم الإيرادات العامة مستقبلا عن طريق الضرائب على أرباح القطاع الخاص من تشغيل هذه المؤسسات.

موجز وخاتمة البحث

تعد عائدات البترول المورد الرئيسي للإيرادات العامة للميـزانية السعودية حيث تمثل ما بين

٦٠٪ إلى ٧٠٪ من جملة الإيرادات العامة للمملكة، ومع النمو المتسارع للإنفاق الحكومي خلال العقدين الماضيين والـذي ترتب على توالي الخطط التنمـوية الطموحة التي تبنتهـا المملكة وتدني عائدات تصدير البترول بسبـب متغيرات السوق العالمية للنفط فقد ظهـر العجز بصفة دائمة في الموازنة السعودية منذ العام الحالي ١٤٠٣/ ١٤٠٤هـ وحتـى وقتنا الحاضر بمتوسط سنوي نحو ٦٧ بليون ريال.

ويمول العجـز أساسا في المملكة العـربية السعودية مـن الاحتياطات الخارجية للـدولة، إلى جانب ما يتولد عـن هذه الطريقة للتمويل من ضغوط تضخمية نتيجة لـزيادة عرض النقود مع التراجـع في حجـم الاحتيـاطـات الخارجية بسبـب الانخفـاض في أسعـار البترول ومنـذ عـام ١٤٠٨/ ١٤٠٩هـ إلى تمويل عجز الموازنة عن طريق بيع السندات الحكومية.

وقد أمكن في هذا البحث مـن التنبؤ بالعجز المتوقع خلال سنوات الخطـة الخمسية السادسة (١٤١٥/ ١٤١٦ ــ ١٤١٩/ ١٤٢٠) فاتضـح أن مـن المتوقـع أن يستمـر ظهـور عجز الموازنـة السعودية وبحجم يمثل نحو ١٨٪ من إجمالي الإنفاق خلال سنوات الخطة الجديدة.

من ثّم فإن الأمـر يستوجب بذل المزيد من الجهـد لتنمية إيرادات الدولة عن طـريق المطالبة بإدخـال النفط الخام والبتروكيماويات ضمن إتفـاقية الجات الجديدة وزيـادة عائدات الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي من خلال تقليص الهيكل الوظيفي للجهاز الحكومي وخفض الدعم على السلع والخدمات العامة والمضي قدما في تخصيص المنشآت الانتـاجية المملوكة للدولة بالبيع أو التأجير للقطاع الخاص.

المراجع

(1) Wand, Roger N., **Macroeconomics**, Harper and Row Publishers, New York, 1986,

(2) Dornbusch, Rudiger and Fishcer, Stanley, **Macroeconomics**, McGraw-Hill Book Company, New York, Second Eddition, 1981.

(٣) وزارة المالية والاقتصاد الوطني ـ الحسابات الختامية، مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة الأبحاث الاقتصادية والإحصاء ـ التقرير السنوي ـ أعداد مختلفة.

(4) Musgrave, R. and Musgrave, P. Public Finance in Theory and Practice, McGraw-Hill Book Company, New York, 1980.

(٥) كتاب الإحصاء السنوي ـ المملكة العربية السعودية ـ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، إدارة الميزانية، أعداد مختلفة ١٣٩١ ـ ١٤١٠.

(6) Saunder, Peter, Friedrich Klau, "**The Role of the Public Sector: Causes and Consequences of the Growth of Government.**" OECD Economic Studies, 4 (spring), p. 205-239, 1985.

(7) Baumol, William J. "**Macroeconomics of Unbalanced Growth: The Anatomy of Urban Crisis.**" American Economic review, 57, no. 3 (June), p. 415-426, 1967.

(8) Devarajan, Shantyanan, and Jaime de Melo, "Adjustment With fixed Exchange rate: Cameroon, Cote d' Ivoire, and Senegal. "World Bank Economic Review I.no. 3 (May), P.447-487, 1987.

(9) Schultz, T.W., "**Investment in Human Capital**." American Economic Review 51,no. 1 (March) p. 1 - 17, 1961.

(10) Gately, Dermot, "A Ten Year Perspective: OPEC and the World Oil Market", Journal of Economic Literature, September, 1984.

(١١) د. محمد هشام خواجكية، «تجربة التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية» ـ مجلة المستقبل العربي ـ العدد ٩٢، اكتوبر ١٩٨٦، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٢١.

(١٢) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي لعام ١٤٠٧ (١٩٨٧).

(١٣) البنا، محمود عاطف، **نظام الزكاة والضرائب في المملكة العربية السعودية**، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٤٠٣.

(١٤) وزارة التخطيط السعودية، خطة التنمية الخامسة، ص ٥٩.

(١٥) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي لعام ١٤١٠ ـ ١٤١١ (١٩٩٠)، ص ٢٨.

(16) Gujarati, Damodar N., Basic Econometrics McGraw-Hill, Second Edition, 1988.